ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى

ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى، فيما يلي الدّيوان، مؤسّسة عموميّة لا تكتسي صبغة إداريّة أحدثت بمقتضى المرسوم عدد 2 لسنة 1966 المؤرّخ في 24 سبتمبر 1966 المصادق عليه بالقانون عدد 69 لسنة 1966 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1966.

وتماشيا مع التّوجّهات الرّامية إلى تخلّي الدّولة تدريجيّا عن الأنشطة ذات الصّبغة التّنافسيّة تمّ بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 1993 المؤرّخ في 8 مارس 1993 مراجعة مهامّ الدّيوان ليتولّى أساسا تنمية إنتاجيّة المواشي عبر تحسين السّلالات وتطوير طرق تربية الماشية وتنمية الموارد العلفيّة عبر المساهمة في تنمية إنتاج البذور العلفيّة والرّعويّة وفي تطوير التّقنيات الفلاحيّة وكذلك عبر إحداث وتطوير وتحسين المراعي والتّرفيع في قيمة فواضل الموادّ الفلاحيّة المستعملة لتغذية الماشية.

ويعتبر الدّيوان من أهمّ المتدخّلين في قطاع تربية الماشية الذي يحتلّ مكانة هامّة في المجال الفلاحيّ حيث تميّز خلال سنة 2007 بالمساهمة بنسبة 37 % من قيمة الإنتاج الفلاحي وباستقطاب 20 % من جملة الاستثمارات الفلاحيّة الخاصّة وبتوفير 43 % من فرص التّشغيل بالقطاع الفلاحيّ.

وبلغت الميزانيّة التّقديريّة للدّيوان سنة 2008 حوالي 25 م.د. وتلقّى الدّيوان خلال نفس السّنة في نطاق الاعتمادات المخصّصة لتدخّلات الدّولة في الميدان الاقتصاديّ منحة جمليّة قدرها 18,700 م.د أوكلت إليه مهمّة توجيهها إلى مراكز تجميع الحليب. وشغّل الديوان 780 عونا صرفت لهم أجور قدرها 10,225 م.د وسجّل أرباحا بلغت 94 أ.د.

وتمحورت المهمّة الرّقابيّة حول تقييم أداء الدّيوان ومدى تحقيقه للأهداف المرسومة. وشملت المعاينات الميدانيّة المصالح المركزيّة للدّيوان و6 إدارات جهويّة بكلّ من الكاف وبنزرت والقيروان وقبلّي وباجة وزغوان إلى جانب ضيعة فريطيسة بولاية بنزرت وضيعة صوّاف بولاية زغوان. وبيّنت أعمال الرّقابة التي غطّت الفترة نقائص شابت تدخّلات الدّيوان في مجالي تنمية تربية الماشية وتطوير الموارد العلفيّة والرّعويّة وتصرّفه الإداريّ والماليّ.

I- تنمية تربية الماشية

تتمثّل تدخّلات الدّيوان في هذا الإطار في ترقيم الماشية وفي التّقييم الوراثيّ وفي التّلقيح الاصطناعيّ وفي مراقبة الإنتاجيّة.

أ- ترقيم الماشية

يمكّن ترقيم الماشية من التّعريف بالحيوان قصد متابعته طيلة مراحل حياته ممّا يساعد على تكوين مخزون من البيانات المتعلّقة بإنتاجيّته وبصحّته وبمسار تربيته وتثمينها من طرف المتدخّلين في حلقات التّربية والإنتاج والتّسويق. كما تعتبر عمليّة ترقيم الماشية مرحلة أساسيّة لتركيز منظومة استرسال اللّحوم الحمراء[1]. وقد تمّ تكليف الدّيوان بالسّهر على هذا النّشاط من خلال تنفيذ أهداف التّرقيم الخاصّة به وإشرافه على إنجازات بقيّة المتدخّلين في مجال ترقيم الأبقار.

وبرمج الدّيوان للفترة 2002-2006 ترقيم كامل قطيع الأبقار من السّلالات الأصيلة وذلك إلى غاية سنة 2004 ثمّ مواصلة ترقيم الولادات مع الشّروع في ترقيم الأبقار من السّلالات المحلّية والمهجّنة إلى أن يتمّ في موفىّ سنة 2006 ترقيم 892 ألف رأس من الأبقار من مجموع 2138 ألف رأس وذلك إلى جانب الإشراف على ترقيم بقيّة القطيع الذي عهد تنفيذه إلى المهنة. كما استهدف الدّيوان خلال الفترة المذكورة ترقيم 168 ألف رأس من المجترّات الصّغرى و50 ألف رأس من الإبل.

وأمام صعوبة تحقيق الأهداف المرسومة قام الدّيوان بتحيينها بداية من سنة 2004 وذلك بالتّقليص منها في حدود 79 % فيما يتعلّق بالأبقار و50 % فيما يهمّ الإبل و16 % بالنّسبة للمجترّات الصّغرى. ورغم ذلك لم يتمّ إنجاز التّقديرات المحيّنة حيث لم يتجاوز معدّل التّرقيم 58 % بالنّسبة إلى الأبقار و64 % فيما يخصّ المجترّات الصّغرى و40 % فيما يتّصل بالإبل.

---

[1] تمكّن منظومة الاسترسال من توفير مختلف المعطيات المتعلّقة بكلّ المراحل التي يمرّ بها المنتوج من الإنتاج إلى التّسويق.

واقتصرت أهداف الدّيوان للفترة 2007–2009 على ترقيم 185 ألف رأس من الأبقار و36 ألف رأس من المجترّات الصّغرى و15 ألف رأس من الإبل مع العمل على تفعيل دور الخواصّ في تعاطي نشاط التّرقيم تماشيا مع أهداف المخطّط الحادي عشر للتّنمية وذلك من خلال ترقيم 205 آلاف رأس من الأبقار.

وقد تمّ التّوصّل إلى تحقيق الأهداف الجمليّة لعمليّات التّرقيم المبرمجة لسنتي 2007 و2008 بالنّسبة إلى الأبقار والمجترّات الصّغرى حيث تمّ سنويّا ترقيم حوالي 120 ألف رأس من الأبقار وقرابة 30 ألف رأس من المجترّات الصّغرى. غير أنّ الإنجازات تبقى محتشمة مقارنة بحجم القطيع الوطنيّ الذي يعدّ ما يناهز 449 ألف بقرة منتجة إلى جانب الولادات التي تقدّر بحوالي 300 ألف رأس سنويّا وحوالي 5 ملايين أنثى من المجترّات الصّغرى.

وحسب الدّيوان، يعزى ضعف النّتائج المسجّلة أساسا إلى عدم تقبّل المربّين لنظام التّرقيم وإلى ضعف مساهمة المهنة في هذه العمليّة بالإضافة إلى محدوديّة الإمكانيّات البشريّة الموضوعة على ذمّته.

أمّا بالنّسبة إلى الإبل فتعتبر الإنجازات متواضعة مقارنة بتوقّعات عقد الأهداف حيث بلغت 36 % خلال سنة 2007 و26 % في العام الموالي وتقلّص عدد الإبل التي تمّ ترقيمها من 3.566 رأسا إلى 2.662 رأسا فيما بين السّنتين المذكورتين وهو عدد محدود مقارنة بحجم القطيع الوطنيّ الذي يناهز 97 ألف أنثى منتجة. ويعود ذلك إلى الصّعوبات الميدانيّة التي تعترض عمليّة تجميع القطيع وهو ما يستدعي مزيد التّنسيق بين مختلف المصالح الجهويّة عند تنظيم حملات التّلقيح والرّعاية الصّحّيّة للتّمكّن من الرّفع من نسق التّرقيم.

وتبعا لذلك فإنّ عمليّة التّرقيم لا تشمل نسبة هامّة من الماشية وهو ما يعوق المجهودات الرّامية إلى العناية بالقطيع على غرار التّحسين الوراثيّ وإرساء نظام الاسترسال.

ب– التّقييم الوراثيّ

يتمثّل التّقييم الوراثيّ للماشية أساسا في احتساب المؤشّرات الوراثيّة لانتقاء حيوانات التّربية المتميّزة لتحسين الإنتاجيّة. وترتبط دقّة الانتقاء بكمّيّة ونوعيّة المعطيات المسجّلة بدفتر الأنساب وهو سجلّ خاصّ بكلّ سلالة أصيلة للتّعرّف بالخصوص على أسلاف وأخلاف كلّ حيوان وعلى خصائصه المظهريّة.

وفي هذا الإطار تبيّنت محدوديّة المعطيات المتعلّقة بإثبات الأصول الوراثيّة حيث لم تتجاوز نسبة الأبقار المتأتيّة من أب وأمّ معرّفين 27 % من مجموع الأبقار المسجّلة بدفتر الأنساب في موفىّ ماي 2009 ممّا يحول دون تثمين القيمة الوراثيّة للقطيع والرّفع من مردوديّته عند القيام بعمليّات التّسويق بفضل الحصول على وثائق الأنساب.

أمّا في ما يتعلّق بتحديد الأبوّة عند الأغنام فقد شرع الدّيوان في وضع دفتر خاصّ بالسّلالة البربريّة خلال فترة عقد الأهداف 2002-2006 وتمّ تسجيل الأسلاف والأخلاف لحوالي ألف أنثى، إلاّ أنّ النّتائج لم تتجاوز 2,4 % من التّوقّعات. أمّا خلال سنتي 2007 و2008 فقد تمّ استهداف تسجيل 9000 أنثى دون تحقيق أيّة نتيجة.

وحسب الدّيوان، تعزى هذه الوضعيّة فيما يخصّ الأبقار إلى عدم توفير المعلومات الضّروريّة من قبل البياطرة المنتصبين للحساب الخاصّ والممارسين لنشاط التّلقيح الاصطناعي بدون كرّاس شروط ومن قبل المربّين الخواصّ الذين لهم ملقّح قارّ بالضيعة. أمّا بالنسبة إلى الأغنام فيعود عدم تحقيق الأهداف إلى ارتباط تحديد الأسلاف بعمليّات التّلقيح الاصطناعيّ الذي يشهد بدوره إنجازات محدودة.

كما تتمّ مراقبة الخصائص المظهريّة للإناث المسجّلة بدفتر الأنساب قصد التّعرّف على العيوب الشّكليّة وتحديد النّقائص الموروثة وإزالتها من القطعان لتحسين سلالات الأجيال اللاّحقة. وقد تبيّن أنّه لم يتمّ تسجيل إنجازات بالنّسبة إلى الأغنام إلى حدود سنة 2008 رغم برمجة مراقبة الخصائص المظهريّة لحوالي 92 ألف رأس خلال الفترة 2002-2009.

أمّا بخصوص الأبقار فإنّ الدّيوان لم يتوصّل إلى مراقبة سوى 10 % من القطيع المستهدف وهو ما يحدّ من تثمين أنشطة التّحسين الوراثيّ. ويعزى ضعف الإنجازات إلى عدم تفرّغ الفنّيّين على المستوى الجهويّ لهذا النّشاط وعدم توفّر عدد كاف من ذوي الاختصاص في المجال.

ج – التّلقيح الاصطناعيّ

تهدف عمليّة التّلقيح الاصطناعيّ إلى تحسين إنتاجيّة الماشية من أبقار ومجترّات صغرى بالاعتماد على تطوير طاقتها الوراثيّة.

فبالنّسبة إلى الأبقار يقوم الدّيوان بالتّلاقيح المبرمجة للمسالك الرّاجعة له بالنّظر كما يتولّى تزويد بقيّة المتدخّلين بالبذور الحيوانيّة ومتابعة إنجازاتهم من خلال مؤشّرات التّكاثر. ولئن قاربت الإنجازات الأهداف المبرمجة خلال الفترة 2006–2008 فإنّ نسبة تغطية السّلالات المحلّيّة والمهجّنة بالتّلقيح الاصطناعيّ ظلّت محدودة حيث لم تتعدّ 26 %. ويعود ذلك حسب الدّيوان إلى عدم اقتناع بعض المربّين بجدوى التّلقيح الاصطناعيّ وإلى تواجد نسبة هامّة من الأبقار المحلّيّة خارج مسالك التّلقيح وهو ما لا يمكّن من توسيع مجال استعمال البذور المتفوّقة جينيّا لتحسين السّلالات وتدعيم مردوديّة القطيع ولا يساعد على التّقليص من الأمراض التّناسليّة ومن حدّة التّقارب الدّمويّ.

ولم ترتق النّتائج المسجّلة على مستوى مؤشّرات التّكاثر إلى المعايير المعتمدة في المجال من ذلك أنّ معدّل المدّة الفاصلة بين الولادة والتّلقيحة الصّائبة بلغ 231 يوما مقابل مؤشّر مثاليّ في حدود 110 أيام. وبلغ معدّل التّلقيحات الصّائبة لكلّ بقرة مخصّبة 2,4 مقابل 1,6 كمؤشّر مثاليّ ولم تتعدّ نسبة النّجاح في التّلقيحة الأولى 46,3 % خلال سنة 2008 في حين أنّه كان من المفروض أن تتجاوز 60 %.

وإذ أنّ نجاح عمليّة التّلقيح مرتبط بعدّة عوامل منها تسيير القطيع والتّغذية والحالة الصّحّيّة وزمن التّلقيح ومهنيّة الملقّح فإنّ تدنّي مستوى المؤشّرات المذكورة ينعكس سلبا على إنتاجيّة البقرة ويدعو الدّيوان إلى التّحديد الدّقيق للأسباب التي أدّت إلى هذه النتائج والعمل على مزيد التّنسيق مع هياكل البحث العلميّ قصد التّحكّم في عوامل تخصيب الأبقار حتى يتسنىّ توجيه برامج التّأطير باعتبار النّقائص المسجّلة بما يساعد على تحسين مردوديّة القطيع وعلى الحدّ من كلفة التّسيير.

أمّا بخصوص المجترّات الصّغرى فقد تبيّن أنّ التّلقيح الاصطناعيّ لم يشمل سوى 38 % من القطيع المستهدف خلال الفترة 2002–2008. ويعتبر تشتّت المربّين وعدم توفّر الفنّيّين المختصّين في التّلقيح الاصطناعيّ للمجترّات الصّغرى من أهمّ العوامل التي تعوق مجهودات الدّيوان في هذا المجال ممّا يحول دون الرّفع من إنتاجيّة القطيع

ولا يساعد على التحسين الوراثيّ عبر التّقليص من حدّة التّقارب الدّمويّ خاصّة بالنّسبة للسّلالات محدودة العدد .

وإذ أنّ الدّيوان مدعوّ في إطار مشمولاته إلى تنظيم المجامع المهنيّة، فإنّ الأمر يستدعي تشجيع مربيّ الأغنام والماعز على تكوين مجامع تنمية فلاحيّة بما يساعد على التّحكّم في تسيير قطعان الضّيعات المنخرطة بهذه المجامع.

د- مراقبة إنتاجيّة الماشية

تشمل مراقبة إنتاجيّة الماشية المراقبة الدّوريّة لإنتاجيّة الألبان ومتابعة النموّ. وقد تبيّن في هذا المجال غياب متابعة إنتاجيّة الإبل والماعز بسبب تشتّت القطيع وعدم وجود ضيعات بعناوين محدّدة وقارّة ممّا يحول دون إمكانيّة تطوير القطيع وتحسين إنتاجيّته ولا يساعد على دعم البرامج التّنمويّة لتحسين سلالات الأجيال اللاحقة.

أمّا في ما يتعلّق بمراقبة إنتاجيّة الأبقار والأغنام فقد تمّ الوقوف على نقائص حالت دون بلوغ الأهداف بالصّفة المرجوّة.

1- مراقبة إنتاجيّة الأبقار

سبق لدائرة المحاسبات أن تطرّقت ضمن تقريرها الخامس عشر إلى محدوديّة عدد الأبقار الأصيلة المراقبة وأشارت إلى أنّ نسبتها لم تتجاوز 11 % من مجموع القطيع. وتبيّن من خلال المهمّة الحالية أنّ مراقبة إنتاجيّة الألبان لم تشمل سوى 15 % من مجموع الأبقار الأصيلة على المستوى الوطنيّ بينما يعتبر الدّيوان أنّ تغطية نسبة 25 % يمثّل حدّا أدنى لضبط برامج تحسين السّلالات وخاصّة اختيار الفحول وإنتاج أراخي ذات قيمة وراثيّة عالية.

ورغم أنّ الدّيوان ينفرد بتأطير المربّين ومتابعة مؤشّرات القطاع في هذا المجال فإنّ عدد المربّين المنخرطين في برامج التّأطير خلال سنة 2008 لم يتعدّ 2390 مربّ من مجموع 112 ألف على المستوى الوطنيّ. وتفسّر هذه الوضعيّة التي حالت دون توسيع قاعدة الانتقاء، بمحدوديّة الموارد البشريّة للدّيوان.

واتّضح أنّ معدّل إنتاجيّة الأبقار المراقبة بلغ خلال الفترة 2006-2008 حوالي 5700 كغ وهو ما يعتبره الدّيوان متواضعا وقابلا للتّحسين. ومن شأن وضع أهداف كمّيّة، تتعلّق بالإنتاجيّة المرتقبة من كلّ قطيع مراقب يتمّ الاعتماد عليها عند تأطير المربّين، أن يمكّن الدّيوان من الوقوف على أسباب تواضع الإنتاجيّة بصفة دقيقة وأخذ الإجراءات اللاّزمة للرّفع منها .

ولوحظ من جهة أخرى أنّ تأطير صغار ومتوسّطي المربّين يعتمد أساسا على فنّيّين ومهندسين متعاقدين بلغ عددهم 32 خلال سنة 2008 من مجموع 56 مؤطّرا مما يحدّ من جودة عمليّة التّأطير نظرا إلى عدم استمراريّة العمل بالنّسبة للمنتدبين عن طريق التّعاقد وعدم تمكّنهم بالتّالي من اكتساب الخبرة اللاّزمة للتّأطير في فترة وجيزة.

وقد سعى الدّيوان إلى إدماج فنّي مترسّم في أغلب الإدارات الجهويّة يعنى بنشاط تأطير صغار ومتوسّطي المربّين. إلاّ أنّ هذا الإجراء لم يتمّ سحبه على الإدارتين الجهويّتين بسليانة ونابل رغم أنّ ولاية نابل تحتل المرتبة الرّابعة على المستوى الوطنيّ من حيث عدد المربّين الذين تتمّ متابعتهم. كما أنّ الاقتصار على فنيّ مترسّم فحسب لا يمكّن من احترام تواتر الزّيارات الشّهريّة للمربّين طبقا للإجراءات المتّبعة من قبل الدّيوان ويحدّ بالتّالي من النّجاعة المرجوّة من عمليّات التّأطير.

وعلى مستوى متابعة ورشات تسمين العجول تبيّن أنّ الدّيوان لا يحدّد أهداف نموّ كمّيّة مفصّلة حسب السّلالة ونمط التّسمين وتركيبة التّغذية حتّى يتمكّن من تقييم النّموّ الحاصل وتحليل الفوارق بالنظر إلى الأهداف المضبوطة والوقوف على نجاعة تدخّلاته وتوجيهها حسب النّتائج المحقّقة. كما لوحظ أنّ البحوث الخاصّة بالتّسمين وبمجالات تطوير هذا النّشاط لم تفض إلى نتائج تسمح بتثمينها لدى أصحاب الورشات.

2- مراقبة إنتاجيّة الأغنام

تشمل مراقبة إنتاجيّة الأغنام مراقبة النّموّ ومتابعة إنتاجيّة الألبان. وينفرد الدّيوان بمعالجة المعطيات للوقوف على نتائج التّناسل لتحسين الإنتاج لدى السّلالات المختصّة في إنتاج الحليب والسّلالات اللّحميّة.

وبلغ عدد المربّين المنخرطين في أنشطة مراقبة إنتاجيّة الأغنام 124 مربّيا فحسب من قرابة 274 ألف مربّ على المستوى الوطنيّ. ويعتبر عدد الأغنام المسجّلة ضمن نشاط مراقبة الإنتاجيّة والمقدّر بحوالي 44 ألف رأس إلى موفّى سنة 2008 محدودا مقارنة بعدد الإناث الذي يقارب 4,2 مليون رأس. وتحول هذه الوضعيّة دون توسيع قاعدة انتقاء إناث التّعويض وفحول التّلقيح لغاية تحسين الإنتاجيّة.

وتبيّن من خلال متابعة نتائج المراقبة غياب أهداف محدّدة مسبقا بشأن مؤشّرات التّناسل[1] لدى الأغنام يمكن اعتمادها لتقييم مختلف النّتائج. ولوحظ في هذا المجال تراجع في المؤشّرات المسجّلة حيث تراوحت نسبة خصوبة مختلف السّلالات المراقبة بين 75 % و92 % خلال موسم 2007-2008 وانخفضت إلى ما بين 68 % و80 % خلال موسم 2008-2009. ومن شأن مزيد التّنسيق مع مؤسّسات البحث والهياكل المهنيّة، بخصوص تثمين نتائج المراقبة وتحليلها، أن يساعد على الوقوف على إشكاليّات الخصوبة والعمل على تجاوزها بما يساهم في تحسين إنتاجيّة الأغنام على المستوى الوطنيّ.

كما اتّضح أنّه لم يتمّ وضع أهداف كمّيّة لمعدّل النّموّ المستهدف حتى يتسنّى تقييم تدخّلات الدّيوان في هذا الإطار.

وسعيا إلى التّحسين الوراثيّ لقطيع الأغنام وتطوير إنتاجيّته، يتدخّل الدّيوان لاختيار صغار الخرفان الممتازة بالاعتماد أساسا على مؤشّر النّموّ ويتولّى تربيتها بضيعات الدّيوان لغاية بيعها للمربّين كفحول أغنام عند بلوغها سنّ 18 شهرا. وفي هذا الصّدد، ضبط الديوان توقّعات البيع للفترة 2007-2009 في حدود

---

[1] – نسبة الخصوبة : عدد النعاج الوالدة/ عدد النعاج الملقّحة.

– نسبة الإنجاب : عدد المواليد / عدد النعاج الحاضرة للسّفاد.

– نسبة التّكاثر: عدد المواليد/عدد النعاج الوالدة.

1200 فحل سنويّا . ورغم أنّ هذه التّقديرات تعتبر متواضعة مقارنة بعدد الإناث المنتجة على المستوى الوطني فإنّ نسبة الإنجاز لم تتجاوز 69 % في سنة 2007 و55 % في سنة 2008 .

وإنّ توسيع قاعدة الانتقاء وبالتّالي التّرفيع في إنتاجيّة المجترّات الصّغرى يستدعيان الإسراع بتجسيم النّصوص التّطبيقيّة لقانون تربية الماشية والمنتجات الحيوانيّة المتعلّقة ببعث مراكز مختصّة في تربية فحول الأغنام والماعز من قبل الخواصّ ويقتضيان أن يسعى الدّيوان إلى توفير البيانات الخاصّة بالنّسَب والإنتاجيّة .

II– تنمية الموارد العلفيّة والرّعويّة

تتمثّل أنشطة تنمية الموارد العلفيّة والرّعويّة أساسا في تحسين المراعي وفي تنمية الزّراعات العلفيّة وتثمين المخلّفات الزّراعيّة .

أ– تحسين المراعي

يندرج تدخّل الدّيوان في ميدان تحسين المراعي ضمن الخطّة الوطنيّة لتنمية وترشيد استغلال المراعي التي يتمّ تنفيذها على امتداد الفترة 2002–2011 . وكلّف الدّيوان في هذا الإطار بإحداث مدّخرات علفيّة بأراض للخواصّ تمسح حوالي 200 ألف هكتار منها 15 ألف هكتار شجيرات رعويّة و85 ألف هكتار هنديّ أملس و100 ألف هكتار تهيئة بالاستزراع والحماية .

وتبيّن في هذا الإطار أنّ الدّيوان لم يبرمج خلال الفترة 2002–2009 سوى 107.452 هكتارا أي ما يعادل 53,72 % من حصّته في الخطّة . وقد علّل الدّيوان اقتصاره على برمجة هذه المساحات بمحدوديّة إمكانيّاته البشريّة وبعدم كفاية الاعتمادات المرصودة . ومن شأن هذه الوضعيّة أن تحول دون بلوغ الهدف الأساسيّ للخطّة المتمثّل في الرّفع من مساهمة المراعي في تأمين الحاجيات الغذائيّة للقطيع وبالتّالي التّقليص من استيراد الأعلاف .

وأبرزت الأعمال الرّقابيّة نقائص تعلّقت بمختلف تدخّلات الدّيوان المندرجة في إطار أنشطة تحسين المراعي من خلال غراسة الشّجيرات الرّعويّة والهنديّ الأملس والتّهيئة بالاستزراع والحماية .

1- غراسة الشّجيرات الرّعويّة

استهدف عقدا الأهداف خلال الفترة 2002-2008 غراسة 7.317 هكتارا من الشجيرات الرّعويّة إلاّ أنّ نسبة المساحات المغروسة إلى موفىّ سنة 2008 لم تتجاوز 35,20 % مقارنة بما تمّت برمجته. ويعزى ذلك إلى عزوف المنتفعين عن هذا النّوع من التّدخّل وتفضيلهم غراسة الأشجار المثمرة وخاصّة منها الزّياتين لتمتّعهم بحوافز أفضل في هذا المجال.

وتبيّن أنّ الدّيوان يقتصر على أصناف محدودة من الشّجيرات في حين أنّ الدّراسة التّقييميّة لبرنامج تحسين المراعي التي أنجزها المركز الوطنيّ للدّراسات الفلاحيّة في سنة 2006 قد اقترحت عدّة أصناف بالنّظر إلى أهمّيّة قيمتها العلفيّة وإلى ما تتيحه من دخل إضافيّ للمستفيد بما توفّره من ثمار أو خشب. وتعود هذه الوضعيّة حسب الدّيوان إلى عدم توفّر المشاتل بالمنابت الغابيّة وإلى عدم قدرته على إنتاجها بوسائله الخاصّة.

ومن جهة أخرى تتطلّب المغروسات صيانة تمتدّ على ثلاث سنوات. إلاّ أنّه لوحظ أنّ المستفيدين لا يولون العناية الكافية لحماية المغروسات وصيانتها حيث مكّنت المعاينات التي قام بها الدّيوان في سنة 2008 من الوقوف على إتلاف 55 % من المساحات المنجزة سنة 2006.

كما تبيّن أنّ متابعة الدّيوان للمساحات المنجزة تقتصر على القيام بالمعاينات اللاّزمة لإسناد المنح خلال مراحل التّنفيذ وهو ما يحول دون التّثبّت من ديمومة ما تمّ تحقيقه.

2- غراسة الهنديّ الأملس

بلغت المساحات المغروسة من الهنديّ 87,13 % ممّا هو مبرمج خلال الفترة 2002-2008 إلاّ أنّها لم تحظ بالحماية الكاملة قبل دخولها طور الاستغلال وكانت عرضة لإتلاف واسع النّطاق بلغت نسبته في بعض الجهات 89 %. وبصورة عامّة بلغت في سنة 2008 نسبة الإتلاف 31 % من جملة المساحات المغروسة في سنة 2006 ممّا يدعو الدّيوان إلى مراجعة تدخّلاته خاصّة بالمناطق التي لا يمثّل فيها الهنديّ مصدرا رعويّا متميّزا والتي سجّلت نسب إتلاف هامّة.

وعلى مستوى آخر تتمثّل غراسة الهنديّ الأملس بالطّريقة المكثّفة في تخصيص مساحات محدودة من المراعي للغراسة وترك فضاءات أخرى للمرعى ممّا يمكّن من مضاعفة الإنتاج العلفيّ بأربع مرّات في ظرف وجيز مقارنة بالمنتوج الرّعويّ المترتّب عن استغلال كامل المساحات. إلاّ أنّ الانتفاع بهذه التّقنية خلال الفترة 2006-2008 اقتصر على 34 % من جملة المستفيدين من تدخّلات الدّيوان في المجال. وقد أفاد الدّيوان أنّه يمكنه الرّفع في نسب الإنجاز إذا ما توفّرت له إمكانيّات ماديّة وبشريّة إضافيّة.

كما اقتصرت تدخّلات الدّيوان على غراسة صنف الهنديّ الأملس دون إرفاقه بأصناف أخرى من الشّجيرات داخل نفس المستغلّة وذلك بالرّغم ممّا أثبتته البحث العلمي الفلاحيّ من التّكامل الغذائيّ بين أصناف متنوّعة من الأعلاف على غرار صنفي القطف والهنديّ الأملس. ويمكن تثمين هذه النّتائج عبر تركيز قطع إيضاحيّة تعرّف بمزايا غراسة أصناف متكاملة.

3- تهيئة المراعي

تعتبر تهيئة المراعي إحدى التّقنيات المتميّزة لتكثيف الغطاء العشبيّ بالأراضي الرّعويّة وذلك بحمايتها من الرّعي أو باستزراعها ببذور رعويّة معمّرة وببعض الأصناف الحوليّة.

وقد تمّ الوقوف على مؤشّرات إيجابيّة بخصوص حماية المراعي حيث فاقت الإنجازات المحقّقة خلال الفترة 2002-2008 الأهداف المرسومة إذ بلغت 29.133 هكتارا مقابل برمجة في حدود 28.295 هكتارا .كما تمّت ملاحظة نسب إتلاف منخفضة مقارنة بعناصر التّدخّل الأخرى حيث لم تتعدّ 8 %.

أمّا في مجال الاستزراع فإنّ المساحات المزروعة لم ترتق إلى مستوى الأهداف المحدّدة للفترة 2002-2008 حيث لم تمثل سوى 52,68 % من جملة المساحات المستهدفة. ويعود ذلك إلى قلّة توفّر البذور نظرا إلى النّقص الهامّ في عدد مؤسّسات الإكثار على المستوى الوطنيّ. وأفاد الدّيوان أنّه لتجاوز هذه الوضعيّة يتعيّن العمل مع مصالح الوزارة المكلّفة بالفلاحة لإيجاد الحوافز الكفيلة بدفع الاستثمار في مجال إنتاج البذور.

وتبيّن أنّ عمليّة الاستزراع اقتصرت على مناطق الشّمال والوسط الشّرقي لغياب بذور الأصناف التي تتلاءم والمناطق الجافّة والصّحراويّة. وسعيا إلى تدارك هذا الوضع أبرم الدّيوان في جانفي 2007 اتّفاقيّة مع معهد المناطق القاحلة بمدنين إلاّ أنّها ظلّت دون تجسيم إلى غاية شهر ماي 2009.

كما لم تشمل تدخّلات الدّيوان سوى أصناف رعويّة محدودة نظرا إلى عدم توفّر بذور لأصناف جديدة حيث تبيّن أنّ الديوان لم يبرم اتفاقيّات أخرى في هذا المجال مع هياكل البحث العلميّ.

وفي إطار الاستزراع باعتماد بذور معمّرة فإنّه يتمّ في أغلب الحالات استغلال المزروعات منذ سنة التّدخّل ممّا لا يمكّن من استعادة الغطاء العشبيّ خلال السّنوات الموالية ولا يسمح بالتّالي بتوفير الكمّيّات المرجوّة من الأعلاف وهو ما يعدّ هدرا للبذور التي تسند في أغلبها مجّانا للمنتفعين.

ولمعالجة هذه الوضعيّة لجأ الدّيوان في سنة 2009 إلى اعتماد عقود تمكّنه من استرجاع قيمة المنح في حالة إخلال المنتفعين بتعهّداتهم. غير أنّ فاعليّة هذا الإجراء تبقى رهينة تكثيف المعاينات الميدانيّة للتّثبّت من عدم استغلال المنتفعين للمساحات المزروعة منذ السّنة الأولى.

ب- تنمية الزّراعات العلفيّة وتثمين المخلّفات الزّراعيّة

في إطار مساهمته في تنمية الزّراعات العلفيّة يعتمد الدّيوان على تركيز قطع إيضاحيّة للأصناف العلفيّة المتميّزة لدى بعض مربّي الماشية. غير أنّه تمّ تسجيل فوارق فاقت في أغلبها 100 % بين المردوديّة القصوى و المردوديّة الدّنيا لنفس النّوع من الزّراعة بالقطع الإيضاحيّة المنجزة في سنة 2008. ويستدعي الأمر أن يعمل الدّيوان على تحسين المردوديّة بحثّ المنتفعين على التّطبيق المحكم للحزم التّقنيّة للزّراعات[1] خاصّة أنّ هذه القطع تعتبر مثاليّة وتهدف إلى الإشعاع على الفلاّحين.

كما تبيّن أنّ الدّيوان ولئن ينظّم أياما إعلاميّة لمختلف تدخّلاته فإنّه لم يفرد تلك المتعلّقة بالقطع الإيضاحيّة من حيث عددها وعدد الحاضرين فيها ولم يسع لتقييم مدى تبنيّ الفلاّحين للأصناف العلفيّة والطّرق

[1] تتمثّل الحزم التقنيّة في تطبيق مختلف التقنيات الزراعيّة لتحسين الإنتاج العلفيّ.

العصريّة المعتمدة بهذه القطع لتحسين المردوديّة. كما أنّه لم يقم بتركيز قطع إيضاحيّة للتّعريف بما توصّلت إليه البحوث الفلاحيّة حول القيمة الغذائيّة لبعض الخلائط.

ولاستغلال النّتائج التي تمّ التّوصّل إليها في القطع الإيضاحيّة يعتمد الدّيوان على جذاذات تكون مرجعا للفلاّحين وتحتوي على معطيات فنيّة واقتصاديّة كطرق الزّراعة والاستغلال والمردوديّة والكلفة. غير أنّ الجذاذات التي تمّ إعدادها لم تشمل سوى 4 أصناف من جملة 9 يعتمدها الدّيوان في هذا المجال وهو ما يستدعي تعميمها خاصّة بالنّسبة إلى تلك التي ثبت تميّزها عن غيرها من حيث الإنتاج والكلفة.

أمّا بخصوص تثمين المخلّفات الزّراعيّة، فإنّ الدّيوان يشرف على تحسين القيمة الغذائيّة للتّبن وفواضل النّخيل "باليوريا" لدى مربّي الماشية.

وتبيّن أنّ الدّيوان عالج خلال فترة عقد الأهداف 2002-2006 كمّيات من التّبن لم تتعدّ 26 % مقارنة بما هو مبرمج. كما تمّ تكليفه في موفىّ سنة 2007 بمعالجة 20 ألف طنّ سنويا من التّبن "باليوريا" لم ينجز منها في سنة 2008 سوى 55,1 %.

وبرمج الدّيوان للفترة 2007-2009 معالجة 2.700 طنّا من فواضل النّخيل باليوريا لاستعمالها في تغذية الحيوانات غير أنّ الإنجازات المحقّقة خلال سنتي 2007 و2008 لم تتعدّ 6,4 %.

وتعزى هذه الوضعيّة أساسا إلى ارتفاع أسعار التّبن ونقص الفنّيين بالنّظر إلى العدد الهامّ للأنشطة على مستوى الإدارات الجهويّة.

III- التّصرّف الإداريّ والماليّ

بيّن النّظر في مختلف أوجه التّصرّف الإداريّ والماليّ للدّيوان نقائص تعلّقت بالتّنظيم ونظام المعلومات وبالتّطهير الماليّ والاجتماعيّ وبالتّصرّف في المنح وفي الضّيعات.

أ– التّنظيم ونظام المعلومات

تضمّن الهيكل التّنظيميّ[1] إحداث 66 خطّة وظيفيّة لا تزال 18 منها شاغرة.كما بلغ عدد الأعوان المغادرين 106 أعوان منذ سنة 2007 لم يعوّض منهم إلى حدود ماي 2009 سوى 7 وهو ما من شأنه أن يحدّ من قدرة الدّيوان على القيام بالمهامّ الموكولة إليه. وتجدر الإشارة إلى أنّ دائرة المحاسبات قد أكّدت في تقريرها سالف الذّكر على ضرورة دعم الدّيوان بالإطارات المختصّة.

ولأداء جانب من مهامّه يعتمد الدّيوان منذ بداية التّسعينات على قرابة 70 عونا ينتدبهم بصيغة التّعاقد لمدّة سنة قابلة للتّجديد مرّتين فقط يتمّ على إثرها التخلّي عنهم آليّا وتعويضهم حسب الصّيغة نفسها بأعوان جدد. ويعمد الدّيوان إلى هذا الأسلوب من الانتداب تفاديا للإشكاليّات القانونيّة التي يمكن أن يتعرّض إليها عملا بالفصل السّادس من مجلّة الشّغل الذي ينصّ على وجوب ترسيم العون ما إن تتجاوز مدّة التّعاقد 48 شهرا.

ومن شأن هذه الوضعيّة أن تحول دون استمراريّة العمل ودون اكتساب الخبرة اللاّزمة خاصّة من قبل الأعوان المتعاقدين المكلّفين بوظائف التّأطير والإرشاد على مستوى الجهات الذين يمثّلون حوالي 47 % من جملة أعوان التّأطير.

وعلى صعيد آخر تمّ سنة 1998 إعداد مخطّط مديري للإعلاميّة يشمل 17 تطبيقة بكلفة جمليّة قدرها 3,4 مليون دينار. وقد امتدّ إنجاز هذا المخطّط إلى غاية ماي 2009 تاريخ القبول النّهائيّ لآخر تطبيقة. وبيّنت الأعمال الرّقابية أنّ 6 من هذه التّطبيقات لا يتمّ استغلالها إلاّ جزئيّا وأنّ 3 أخرى غير مستغلّة بالمرّة. وقد تمّ القبول النّهائيّ لكلّ التّطبيقات بدون استثناء وهو ما لا يضمن حماية مصالح الدّيوان في صورة بروز إشكاليّات عند الاستغلال.

وخلافا لما نصّت عليه الأحكام القانونيّة[2] والتّرتيبيّة[3] المتعلّقة بالسّلامة المعلوماتيّة التي أقرّت إجباريّة عمليّة التّدقيق مرّة على الأقلّ كلّ 12 شهرا، لم يقم الدّيوان سوى بتدقيق واحد سنة 2007 أفرز 24 توصية

---

[1] كما ضبطه الأمر عدد 2141 لسنة 2001 المؤرّخ في 10 سبتمبر 2001.

[2] القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرّخ في 3 فيفري 2004 والمتعلّق بالسّلامة المعلوماتيّة.

[3] الأمر عدد 1250 لسنة 2004 المؤرّخ في 25 ماي 2004 والمتعلّق بضبط النّظم المعلوماتيّة وشبكات الهياكل الخاضعة إلى تدقيق إجباريّ دوريّ للسّلامة المعلوماتيّة والمعايير المتعلّقة بطبيعة التّدقيق ودوريّته وإجراءات متابعة تطبيق التّوصيات الواردة في تقرير التّدقيق.

اعتبرت هامّة وتمّت برمجة العمل بها خلال سنة 2008. غير أنّ إنجاز هذا البرنامج شهد تأخيرا حيث تبيّن في موفّى ماي 2009 أنّ الدّيوان لم يستكمل تنفيذ سوى ثلاث توصيات فقط وشرع في تنفيذ11 توصية دون استكمالها ولم ينطلق بعد في تنفيذ 10 توصيات.

ومن جهة أخرى، برمج الدّيوان في عقد الأهداف للفترة 2002-2006 تركيز نظام محاسبة تحليليّة في إطار تطوير وسائله التّنظيميّة وأعلن لهذا الغرض عن طلبات عروض لم تكن مثمرة. وبناء على ذلك ارتأى الدّيوان تركيز المحاسبة التّحليليّة تدريجيّا بالاعتماد على كفاءاته الذّاتيّة وشرع في ذلك على مستوى ضيعة فريطيسة. وإذ تقدّم لدائرة المحاسبات أن أكّدت في تقريرها الخامس عشر على ضرورة تركيز هذا النظام فإنّها تدعو مجدّدا إلى الإسراع بتعميم المحاسبة التّحليليّة على بقيّة أنشطة الدّيوان.

ب- التّطهير الماليّ والاجتماعيّ

توصّلت لجنة التّطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العموميّة بتاريخ 8 ماي 2006 إلى جملة من القرارات تعلّقت بالتّطهير الماليّ والتّطهير الاجتماعيّ للدّيوان والتّفويت في معامل العلف.

فقد تمّ التّرخيص للدّيوان باستعمال الموارد المتوفّرة لديه والبالغة قرابة 10 مليون دينار لتغطية الحساب المكشوف لدى البنك الوطنيّ الفلاحيّ المقدّر بحوالي 25 مليون دينار مع تحميل ميزانيّة الدّولة المبلغ المتبقّي البالغ 15 مليون دينار على أن تتمّ تغطيته عن طريق اعتمادات سنويّة تدرج بميزانيّة الدّيوان. وإلى غاية ماي 2009 لم يتمّ بعد فتح الاعتمادات لتغطية المبلغ المتبقّي من الحساب.

كما سُمِحَ للدّيوان بتسريح 71 عاملا إثر التّفويت في بعض وحدات الإنتاج إلاّ أنّه لم يتولّ تسريح سوى 40 عاملا وبقي بالتّالي يتحمّل إلى موفّى ماي 2009 كلفة إضافيّة قدّرت بحوالي 279 ألف دينار.

ولم يتوصّل الدّيوان إلى التّفويت في معامل العلف إلى حدود ماي 2009 بسبب غياب عروض ماليّة جديّة بخصوص معمل شانشو و نظرا إلى بروز إشكاليّات عقّاريّة تتعلّق بمعملي شوّاط والسّرس.

ج – التّصرّف في المنح

يتولّى الدّيوان صرف منحة الحليب كلّ ثلاثة أشهر لفائدة مراكز التّجميع البالغ عددها 253 مركزا في موفّى سنة 2008. وبلغ الحجم الجمليّ لهذه المنحة ما يقارب 19 مليون دينار بعنوان السّنة ذاتها.

وعملا بمقرّر وزير الفلاحة والموارد المائيّة المؤرّخ في 21 جوان 2008 عهد إلى لجنة جهويّة يترأّسها المندوب الجهويّ للتّنمية الفلاحيّة بدراسة ملفّات الحصول على المنحة. وتبيّن أنّ صرف المنحة يتمّ على أساس كشف في الكمّيّات المجمّعة والمبرّدة والمصنّعة ممضى من طرف المتصرّف في مركز التّجميع والمدير الجهويّ للدّيوان والمندوب الجهويّ للتّنمية الفلاحيّة، دون أن يكون الملفّ متضمّنا لمحضر جلسة اللّجنة الجهويّة المذكورة سابقا.

ومن ناحية أخرى لوحظ تأخير في صرف المنحة لمستحقّيها وذلك لعدم توفّر الاعتمادات الكافية. وارتفعت على سبيل المثال المبالغ المتعلّقة بمنحة الثّلاثيّة الثّالثة لسنة 2008 التي تمّ إرجاء صرفها إلى الثّلاثيّة الموالية إلى ما يفوق مليون دينار.

ولم يتمّ بعد ربط منحة تجميع الحليب بجودة الإنتاج رغم استهداف ذلك بعقد الأهداف لفترة 2007-2009 ممّا لا يساعد على حسن استغلال المنحة وتوظيفها للنّهوض بالقطاع ولا يساهم بالتّالي في دعم القدرة التّنافسيّة.

أمّا فيما يخصّ المنح المسندة في إطار تحسين المراعي، فقد نصّت المذكّرة الصّادرة عن الإدارة العامّة للدّيوان في 2007 على تكليف لجنة بالمعاينة الميدانيّة لإسناد منحتي تحضير الأرض والغراسة دون تحديد تركيبتها. وتبيّن أنّ نفس العون يجمع بين المعاينات التي تحدّد في البداية اختيار نوع التّدخّل وتلك التي يتمّ على إثرها إسناد المنحة وهو ما لا يسمح بالتثبّت من مصداقيّة المعطيات المدوّنة ومن توفّر الشّروط الفنّيّة المضبوطة عند صرف المنح.

بالإضافة إلى ذلك لوحظ غياب ما يفيد قيام الإدارة المركزيّة بعمليّات مراقبة ميدانيّة على المستوى الجهويّ ممّا لا يمكّن من التّأكّد من مطابقة الإنجازات الفعليّة لما ورد بالتّقارير الجهويّة ومن توافقها مع حجم المنح التي تمّ صرفها.

وعلاوة على تدخّلاته في مجال الخطّة الوطنيّة لتحسين المراعي فإنّ الدّيوان يتولىّ في إطار اتّفاقيّات تبرم مع المندوبيّات الجهويّة للتّنميّة الفلاحيّة إنجاز الجانب المتعلّق بتحسين المراعي والذي يتضمّن إسناد جملة من المنح لفائدة المستغلّين. وتبيّن في هذا الإطار تعدّد حالات الانتفاع المزدوج بتدخّلات الدّيوان في إطار البرنامج العاديّ خلال سنة معيّنة وفي إطار الاتّفاقيّة خلال السّنة الموالية ممّا يستدعي مزيد التّنسيق مع المندوبيّات الجهويّة عند تحديد قائمة المنتفعين.

د– التّصرّف في الضّيعات

يتصرّف الدّيوان في ثلاث ضيعات تمثّل قاعدة لوجستيّة لأعماله وهي فريطيسة بولاية بنزرت وصوّاف بولاية زغوان وشانشو بولاية قابس.

وتبيّن في مجال الإنتاج النّباتي أنّ إنجاز المساحات المبرمجة بالمخطّطات الفلاحيّة لا يرتقي بالمرّة إلى مستوى التّقديرات حيث تراوحت الفوارق خلال موسم 2007-2008 بين 36 % و170 %.

واتّضح أنّ الدّيوان يتولّى تحديد المردوديّة المستهدفة للإنتاج النّباتيّ والحيوانيّ بالاعتماد ضمنيّا على عناصر ومؤشّرات دون إبرازها بمخطّطات الضّيعات المتعلّقة بالمواسم الفلاحيّة وهو ما لا يسمح بالتّأكّد من الارتقاء بإنجازات الدّيوان إلى المستوى الذي يتناسب والصّبغة النّموذجيّة لضيعاته.

وتبيّن أنّ الدّيوان لا يقوم بتحليل الفوارق بين المؤشّرات المعتمدة وتلك المنجزة كما لا يتولّى مقارنة النّتائج الفنّيّة للقطعان المعهودة للرّعاة فيما بينها ممّا لا يمكّنه من الوقوف على الصّعوبات والنّقائص لتحسين الإنجازات حتّى تكون ضيعاته مصدر إشعاع على كامل القطاع.

وتمّ الوقوف من جهة أخرى على قدم التّجهيزات الفلاحيّة بضيعات الدّيوان، من ذلك أنّ أكثر من ثلث المعدّات المتوفّرة بضيعة فريطيسة في حالة رديئة.

ولوحظ أنّ إنجاز الاستثمارات المبرمجة بعقد الأهداف 2007-2009 لم يتعدّ 35 % إلى موفّى سنة 2008. ومن شأن ذلك أن يؤثّر على الظّروف المحيطة بالإنتاج النّباتيّ للضّيعة كالمداواة في الأوقات اللاّزمة والعناية بالمنتوج في مختلف مراحل نموّه وبالتّالي على إشعاع الضّيعات على محيطها ومساهمتها في توفير الحبوب والأعلاف وخاصّة منها ضيعة فريطيسة التي تتميّز بطاقة إنتاجيّة عالية.

كما تبيّن أنّ الدّيوان لا يقوم بتقدير حجم المنتوج النّباتي قبل الحصاد ولا يتولّى تحديد الكمّيّة المنتجة من الحليب فعليّا حيث يتمّ تقدير الإنتاج بالاعتماد على الكمّيّات المبيعة وهو ما لا يساعد على حماية مصالح الدّيوان.

وفيما يخصّ البيوعات، نصّت اتّفاقيّة مبرمة مع شركة لتجميع الحليب لتزويدها من ضيعة فريطيسة على أن يتمّ دفع المبالغ المستحقّة شهريّا. غير أنّه تبيّن أنّ ديونا تخلّدت بذمّة هذه الشركة وارتفعت إلى ما يقارب 300 ألف دينار من أفريل إلى ديسمبر 2008. ولئن وقعت جدولة الدّيون لاستخلاصها بين جويلية وديسمبر 2009 فإنّه لم يتمّ تثقيل الفوائد الماليّة على المبلغ الجمليّ المستحقّ.

*

* *

يضطلع الدّيوان بدور هامّ في مجال تنمية إنتاجيّة المواشي وتطوير وتحسين المراعي وتنمية الموارد العلفيّة. ولرفع التّحدّيات الكبرى التي تواجه القطاع فإنّ الوضع يقتضي مزيد العمل لتعزيز دور الدّيوان وتكاتف جهود مختلف الأطراف المتدخّلة لتذليل عديد الصعوبات التي مازالت تحدّ من سعيه إلى تحقيق خططه وبرامجه وأهدافه.

فبخصوص تنمية تربية الماشية، يقتضي نشاط التّرقيم الرّفع من نسقه من قبل الدّيوان مع العمل على حثّ الخواصّ على تعاطي هذا النّشاط عبر تفعيل النّصوص التّطبيقيّة ذات الصّلة والتي جاء بها قانون تربية الماشية والمنتجات الحيوانيّة بما يساهم في رفع نسبة التّغطية و في تحقيق الأهداف المرتقبة.

وأمام تراجع نتائج التّناسل لدى الأبقار فإنّ مزيد التّنسيق مع هياكل البحث العلميّ من شأنه أن يساعد على التّحكّم في عوامل تخصيب الأبقار حتى يتسنىّ توجيه برامج التّأطير نحو تدارك النّقائص المسجّلة بما يساهم في تحسين مردوديّة القطيع ويحدّ من كلفة التّسيير لاسيّما بالنّسبة إلى صغار ومتوسّطي المربّين.

وإزاء محدوديّة مراقبة إنتاجيّة الأبقار والأغنام وغيابها بالنّسبة إلى الإبل والماعز يتّجه الإسراع بتجسيم النّصوص التّطبيقيّة لقانون تربية الماشية والمنتجات الحيوانيّة التي تخوّل للخواصّ القيام بمراقبة الإنتاجيّة بما يساعد على تكثيف عدد المربّين المنتفعين بالتّأطير وعلى توسيع عدد الحيوانات المراقبة. وتدعيما لعمليّات تأطير المربّين فإنّ وضع أهداف مضبوطة لإنتاجيّة كلّ قطيع مراقب من شأنه أن يسمح بتثمين تدخّلات الدّيوان وبالتّالي بتحسين الإنتاجيّة.

وإنّ الدّيوان مدعوّ إلى مزيد التّنسيق مع جميع الأطراف المتدخّلة للرفع من نسب إنجاز المساحات المبرمجة في الخطّة الوطنيّة لتنمية وترشيد استغلال المراعي وإلى مزيد التّعاون مع هياكل البحث العلميّ لإيجاد أصناف رعويّة تتماشى وخاصّيّات الجهات.

وللحدّ من النّسب المرتفعة لإتلاف المساحات المنجزة فإنّ الأمر يقتضي من الدّيوان تكثيف المعاينات الميدانيّة ومزيد توعية المنتفعين بضرورة المحافظة على مستغلاّتهم.

أمّا بالنّسبة إلى الموارد البشريّة، فإنّ الدّيوان مدعوّ إلى التّنسيق مع سلطة الإشراف لسدّ الشّغورات وإلى الحدّ من اللّجوء إلى صيغة التّعاقد ضمانا لاستمراريّة العمل وتأمينا للخبرة الضّروريّة لدى الأعوان.

ردّ ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى

قدّم الدّيوان جملة من التّوضيحات حول الأرقام الواردة بالتّقرير التّأليفي الأوّلي الذي انتهت إليه أعمال الرّقابة التي أجرتها دائرة المحاسبات بشأنه.

وأضاف التّعقيب التّالي حول تحقيق الأهداف المرسومة ببرامجه :

على مستوى تفسير الفوارق ولمزيد الإفادة تجدر الإشارة إلى أنّ الدّيوان يعمل في محيط مؤسّساتيّ واسع وتتميّز تدخّلاته بالتّنوّع والشّموليّة وتعدّد الأطراف المتعاون معها وأنّ تحقيق الأهداف المرسومة لبرامجه مرتبط إلى حدّ كبير بتجاوب ومساعدة الأطراف المساهمة أو المستهدفة.